سياسات التحرير المالي و أثرها على تطوير آليات العمل المصرفي في البنوك الجزائرية

الدكتور: صالحي عبد القادر جامعة باجي مختار- عنابة pr.bribeche2008@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثار عملية التحرير المالي على تطوير آليات عمل النشاط البنكي في الجزائر من خلال تحليل أهم مؤشرات التطور المالي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه رغم كل الإجراءات التشريعية و التنظيمية المؤطرة للنشاط البنكي في الجزائر و المعتمدة مند سنة 1990 و التي تهدف إلى تعزيز تنافسية البنوك و زيادة مردوديتها، و كذا تحسين مستوى الخدمات البنكية، لم تحقق الأهداف المرجوة منها.كما بينت الدراسة أن المشكل الرئيسي لضعف مؤشرات التطور المالي هي مرتبطة بشكل كبير بسمة تركز النشاط البنكي على مجموعة من البنوك العمومية، وعدم أهلية هذه الأخيرة مع متطلبات العمل المصرفي الحديث.

الكلمات الدالة: التحرير المالي، التطور المالي،النشاط البنكي، النظام المصرفي الجزائري

RESUME

L'objet de cet article est d'évaluer les effets de la libéralisation financière sur le développement de l'activité bancaire en Algérie, à travers l'analyse des principaux indicateurs du développement financier, nous avons constaté que les principales dispositions réglementaires qui encadrent l'activité bancaire instituée dès 1990, dont l'objectif est de renforcer le niveau concurrentiel des banques, et à augmenter leur rentabilité ainsi que l'amélioration des prestations bancaires n'en pas abouti au résultat escompté, et que tous les efforts n'en pas permis de créer les conditions préalables à l'amélioration de l'intermédiation bancaire en Algérie.
L'étude a mis en évidence que le problème majeur de la faiblesse des indicateurs de développement financiers et étroitement liée la concentration de l'activité bancaire dans un nombre limité de banques publiques, et l'inaptitude de cette dernière avec les exigences de professions bancaires modernes.

Mots clés : libéralisation financière, développement financier, activité bancaire, système bancaire algérien.

مقدمة

اهتمت الأدبيات الاقتصادية بدراسة العلاقة بين القطاع المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر وجود قطاع مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة والتنموية وتقليل المخاطر الائتمانية من المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية، و لقد سعت الدول النامية على إحداث إصلاحات في قطاعاتها المالية و المصرفية واختلفت هذه الإصلاحات من حيث مدى عمقها ومجال تركيزها بين مختلف الدول، ولكن الأهداف في كل الحالات كانت ذاتها وهي تحسين كفاءة آليات التمويل المباشر و الغير مباشر(مؤسسات المالية و أسواق مالية) و ذلك من خلال زيادة الاعتماد على قوى السوق و تقوية الأطر التشريعية و التنظيمية.

و الجزائر لم تخرج عن هذا الإطار فالإصلاحات المنتهجة عمدت كلها إلى تحقيق هذه الأهداف، وعرف الاقتصاد الجزائري مراحل مختلفة و تحولات عديدة منذ الاستقلال كانت كنتاج لتبني منطلقات فكرية متباينة لمفهوم التنمية خلال مختلف هذه المراحل، و لقد انعكس ذلك على النظام المالي و المصرفي الذي عانى من تبعات سياسات الكبح المالي لفترة طويلة من الزمن أثرت عليه سلبيا من ناحية الوظائف و الأداء.
غير أنه مع مطلع التسعينات من القرن الماضي سعت السلطات الجزائرية إلى تدارك ذلك و اعتماد سياسات التحرير المالي من خلال إرساء إطار مؤسساتي ملائم لتحفيز نطاق عمل البنوك.

مشكلة الدراسة:

بعد أكثر من عقدين من الزمن على بداية تبنى الجزائر لجملة الإجراءات الهادفة إلى تحرير النظام المالي و المصرفي سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

هل كان لسياسات التحرير المالي أثر ايجابي على تحسين آليات العمل المصرفي في البنوك الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة

- مكنت عمليات الإصلاح المعتمدة في القطاع المصرفي الجزائري من تحسين مؤشرات التطور المالي و مستوى أداء البنوك
- سمحت سياسات التحرير المالي بتحسين مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغرض عرض المفاهيم والمبادئ المرتبطة بسياسات التحرير المالي و كذا تفسير نتائج البيانات محل الدراسة ومنهج دراسة حالة من خلال الإسقاط على حالة الجزائر.

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية مؤشرات التطور المالي بالتطور الخدمات البنكية.
- إبراز أهمية التحرير المالي في بتطوير الخدمات البنكية
- الوقوف على إجراءات التحرير المالي في الجزائر و أثرها على أداء البنوك .

تقسيم الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة محاور أساسية إضافة إلى الخاتمة والتوصيات كما يلي: دواعي تحرير القطاع المالي في الدول النامية، سياسات التحرير المالي: خلفية نظرية،العناصر الأساسية لسياسة التحرير المالي ،مسار عملية التحرير المالي في الجزائر، تقييم الوضعية الحالية للجهاز المصرفي الجزائري، فالخاتمة و التوصيات.

1- دواعي تحرير القطاع المالي في الدول النامية

ظلت القطاعات المالية في الدول النامية لعقود طويلة محل تدخل مستمر من قبل الحكومات سواء في هياكلها ومؤسساتها أو في آليات عملها ، و هنالك أمثلة عديدة عن ذلك منها سياسات نسب ضرائب و تضخم مرتفعة ومعدلات احتياطي إجباري عالية وائتمان مدعوم أو موجه وحدود عليا على أسعار فائدة الودائع والقروض. ويشار إلى هذه الشروط جميعها بالكبح المالي[i] (Répression financière) وأوضح عدد كبير من الأبحاث أن سياسات الكبح المالي تقوض النمو الاقتصادي . وتؤيد الأبحاث التجريبية نظرية أن تطور القطاع المالي يرتبط إيجابيا بمستويات الدخل والنمو و **أن** القطاع المالي المتخلف يمكن أن يؤدي إلى تخلف أو عرقلة آفاق النمو وأن **القطاع المالي الجيد التطور** يمكن أن ييسر النمو . ولذلك ينبغي لصانعي القرار إزالة شروط الكبح المالي وأيضا دعم عملية التطور المالي بوصفه عنصر هاما لتحفيز النمو الاقتصادي.

لقد أدى إتباع هذه الأدوات الكابحة للقطاع المالي إلى نتائج وخيمة أكدتها أدبيات التنمية المالية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أدى التحكم الإداري في أسعار الفائدة بوضع سقوف عليها في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة إلى جعل سعر الفائدة الحقيقي سالباً، وقد أدى هذا إلى دفع بعض المدخرين المحتملين إلى توجيه مدخراتهم إلى مشروعات منخفضة العائد يقومون بها بأنفسهم بدلاً من توجيهها للاستثمار عن طريق ادخارها بواسطة مؤسسات القطاع المالي.
- أدى الانخفاض المفتعل للتمويل المصرفي، بسبب سقوف أسعار الفائدة، إلى اختيار مشروعات كثيفة رأس المال في مجتمعات كان الأولى بها أن تتجه إلى مشروعات كثيفة العمل وفقاً لمزاياها النسبية في هذا العنصر من حيث وفرته.
- يترتب على ارتفاع معدلات التضخم في ظل الكبح المالي عدم استقرار لمكونات المحافظ المالية حيث يتحول توظيف المدخرات واستثمارها من الأصول المالية ذات العائد الحقيقي السالب إلى أصول مادية تتغير أسعارها بمعدل يساوي أو يزيد عن معدل التضخم فيما يعرف بوسائل التوقي من التضخم مثل العقارات وبعض السلع المعمرة والذهب.
- يدفع الكبح المالي إلى اللجوء إلى أنشطة القطاع المالي غير الرسمي إقراضاً واقتراضاً رغم ما يتميز به من ارتفاع درجة المخاطرة.
- أسهم الكبح المالي، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية وسياسية أخرى، في هروب رؤوس الأموال من الاقتصاديات النامية إلى أسواق المال الأجنبية التي توفر عائداً حقيقياً موجباً وبمخاطرة أقل نسبياً مما هو قائم في القطاعات المالية التي تخضع للتدخل المشوه لآليات السوق والتي تفتقر إلى الشفافية في إجراء المعاملات.
- تسبب التدخل في توظيف الائتمان وتوجيهه إدارياً واستخدام أساليب غير سعرية في اتخاذ القرارات الائتمانية إلى انخفاض ربحية البنوك.

وقد أدت هذه النتائج المترتبة على سياسات الكبح المالي إلى اتجاه عدد من الاقتصاديين إلى التأكيد على أن هذه السياسات قد تسببت في تدن مستمر لكفاءة الوساطة المالية وفي تشويه أسواق المال بما يتطلب إصلاح الأمر عن طريق سياسات التحرير المالي.

2- سياسات التحرير المالي: خلفية نظرية

يعد التحرير المالي احد معالم النظام المالي الجديد، و أهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال العقد الأخير من القرن العشرين. و قد ارتبطت سياسات التحرير المالي ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة، و كذلك بموجة التوجه نحو الاندماجات في الاقتصاد العالمي التي تشهدها غالبية الدول. و يشمل التحرير المالي كل ما

يتعلق بتحرير أسواق صرف العملات ،و قطاع التامين و المصارف ،و تحرير حركة رؤوس الأموال ،و تحرير البورصات.[ii]

و يمكن تعريف التحرير المالي بالمعني الضيق : علي انه مجموعة الإجراءات التي تسعي إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي ،أما بالمعنى الواسع : فيشمل مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية و تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية و إنشاء نظام استشرافي قوي.
من خلال هاذين المفهومين يمكن إعطاء مفهوم شامل حول التحرير المالي على النحو التالي :
يشمل التحرير المالي في إعطاء البنوك و المؤسسات استقلالها التام و حرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية من خلال إلغاء مختلف القيود و الضوابط على العمل المصرفي ،و هذا بتحرير معدلات الفائدة على القروض و الودائع و التخلي عن سياسة توجيه الائتمان ،و خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي و التوجه نحو اعتماد الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، فتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي[iii].
و تعتبر أعمال كل من G.Gurley و E.S.Shaw (1956) و McKinnon وSHAW (1973) [iv] نقطة انطلاق مجموعة من الأعمال تمحورت حول علاقة التحرير المالي بالنمو و بينت هذه الدراسات أن التنمية المالية هي شرط أساسي لابد من تعزيز مستواها لنجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية .واعتبرت سياسة التحرير المالي في هذه الدراسات كحل ووسيلة فعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي للدول النامية، و من أبرز المساهمات الفكرية في هذا المجال نجد دراسة McKinnon[v] التي تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود تتلاءم مع وضعية اقتصاد نامي يتميز بضعف هياكله المالية و تخلف نظامه المصرفي و عدم تنوع و تطور الأدوات المالية ،و في ظل هذه الوضعية فان أهم مصدر لتمويل الاستثمار هي الودائع المتراكمة لدي الجهاز المصرفي و الادخار من الدخل الجاري. كذلك فان McKinnon يرى أن النقود باعتبارها وسيلة دفع فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية.و بهذا تصبح النقود في هذه الدول قناة إلزامية لتراكم رأس المال أو ما يطلق عليه ب "تكاملية النقود و رأس المال".
و يشير كل من McKinnon و SHAW (1973) أن وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة و متطلبات الاحتياطي الضخمة المفروضة علي البنوك بالإضافة إلي إجبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا إلى وجود قطاع مالي مقيد يتميز ب :
-انخفاض الحافز على الادخار و تشجيع الاستهلاك ؛
-انخفاض الاستثمار اقل من مستواه التوازني و توجيهه نحو مجالات غير منتجة؛
-ضعف دور الوساطة المالية في تعبئة الادخار و التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة.
و علي العكس من ذلك فانه عند تحرير معدلات الفائدة يرتفع حجم الادخار المحلي و التخصيص الأمثل للموارد المالية و توسع الأسواق المالية و تطوير النظام المالي و المصرفي مما ينكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

3- العناصر الأساسية لسياسة التحرير المالي

تشمل سياسة التحرير المالي ثلاثة جوانب رئيسية هي:
- تحرير النظام المصرفي الداخلي، تحرير الأسواق المالية و تحرير حساب رأس المال.

3-1 تحرير النظام المصرفي الداخلي

يشمل تحرير النظام المصرفي الداخلي ثلاثة عناصر أساسية[vi]

- **تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة :**ويتحقق ذلك عن طريق الحد من الرقابة على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والتخلي عن سياسة التحديد الإداري لها، وتركها حرة تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال والطالبين لها للاستثمار.
- **تحرير القروض :**ويتحقق ذلك عن طريق الحد من عملية توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة أولوية للتمويل على حساب قطاعات أخرى، والحد من وضع سقوف ائتمانية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات، وبالإضافة لذلك إلغاء أو خفض نسب الاحتياطات الإجبارية المفروضة على البنوك التجارية.
- **تحرير المنافسة البنكية :**والذي يتحقق بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي، وكذلك إلغاء القيود التي تمنع خلق بنوك ومؤسسات مالية متخصصة وشاملة.

3-2 تحرير الأسواق المالية

يتم ذلك بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأصول والأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية الصادرة في بورصة القيم المنقولة (كالأسهم والمشتقات المالية)، والحد من إجبار توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد أي إلغاء الحواجز أمام خروج الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل والأرباح الناتجة عنها.

3-3 تحرير حساب رأس المال

ويتضمن العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية .كذلك يتضمن تحرير تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد، وحرية التعامل بمختلف أشكال رؤوس الأموال كالاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ المالية كالأسهم والسندات والمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية والمعاملات المتعلقة بالثروات

الشخصية والمعاملات المتعلقة بالديون كالقروض البنكية والالتزامات والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والديون المستحقة على الديون الجديدة والتعامل بالنقد الأجنبي.
ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى أمرين أساسيين هما:
- البدء في تحرير التدفقات الطويلة الأجل قبل التدفقات القصيرة الأجل،
- تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.
إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على المعاملات بالعملة الأجنبية، بل ربما يحتاج الأمر إلى تقوية القواعد ونظم الحيطة المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين[vii]. وبناءا على درجة تحرير كل جانب من الجوانب الثلاثة السابقة الذكر (تحرير النظام المصرفي الداخلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال)، يمكن الحكم على درجة التحرير المالي لكل دولة.

4- مسار عملية التحرير المالي في الجزائر

4-1 الإجراءات التشريعية و الأطر المؤسساتية المعتمدة

أولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا بإصلاح و تحرير قطاعها المالي و المصرفي، و من أجل تفعيل دور البنوك و التقليل من القيود المفروضة على النظام المصرفي، فأصدرت مع مطلع التسعينات قانون النقد و القرض[viii]، ضمن سياق الإصلاحات المالية و المصرفية و سياق التحرير المالي، و يعتبر هذا القانون نصا تشريعيا يعكس الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فلقد وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية و جاء ليتبنى التوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق و ذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه ، و يقوم قانون النقد و القرض على عدة مبادئ التي بإمكانها أن تترجم الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل، نذكر أهمها فيما يلي:

- منح الاستقلالية للبنك المركزي و إنشاء النظام المصرفي ذو مستويين يعيد الاعتبار للبنك المركزي (أصبح يسمى من حينها بنك الجزائر) كسلطة نقدية حقيقية مستقلة ، يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسييره و إدارته ومراقبته ؛
- تفعيل دور السوق النقدي في تمويل الاقتصاد الوطني، وفتحه أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي؛
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في توجيه التمويل المصرفي وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة ومتنوعة، والسماح لها بالاستثمار في مجال الأسواق المالية.

إن الاجراءات التي جاء بها قانون النقد و القرض لم تمكّن من سد مجموعة من الثغرات في جانب عملية الاستشراف و الرقابة و التي كان من نتائجها سلسلة الانهيارات التي عرفها النظام البنكي مع بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي، و هو الشئ الذي دفع السلطات الجزائرية إلى تدعيم الإطار القانوني و التنظيمي لعمل البنوك من خلال مجموعة قوانين و مراسيم صدرت بين سنتي 2003 و 2004 و التي تعد بمثابة إقرار بأمرين أساسين هما:

- قصور في عملية الرقابة و الاستشراف من قبل بنك الجزائر؛
- فشل البنوك الخاصة ذات رأس المال المحلي يترجم قصور الأداء التسييري في هذه المؤسسات المصرفية.

و من أهم هذه التدابير:

- الأمر رقم 03 – 11 الصادر في 26 أوت 2003 ، الذي عدل في تشكيلة مجلس النقد والقرض، حيث أنه أضاف شخصان تابعان لوزارة المالية معينان من رئاسة الجمهورية من أجل تدعيم الرقابة ، هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير المصرفي ، وإنما هو إجراء يكرس تدخلا أكبر للسلطة التنفيذية في مجال التسيير النقدي.
- القانون رقم 01 – 04 الصادر في 04 مارس 2004 ، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية ، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد و القرض يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج ، وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية ؛ بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك ، و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية . و كل نبك لا يخضع لهذه الشروط ، ينزع منه الاعتماد .
- القانون رقم 02 – 04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين0 %و 15 % كحد أقصى.
- القانون رقم 03 – 04 الصادر في 04 مارس 2004 ، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم ، يودع الضمان لدى بنك الجزائر ، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى" شركة ضمان الودائع البنكية "،تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي (1%) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية .

4-2 تقييم فعالية الإصلاحات المعتمدة من خلال مؤشرات التنمية المالية في الجزائر :

لقد تبنت الجزائر سياسة التحرير المالي والتي ترتكز على الفرضية التي ترى أن التطور المالي هو الركيزة الأساسية لتحسين مستوى الوساطة البنكية و تحسين مستوى النمو الاقتصادي . لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من

المؤشرات المالية التي تستخدم غالبا من طرف الباحثين لقياس درجة تطور النظم المصرفية، كما أنها تعتبر من بين أهم المؤشرات التي يمكن بواسطتها تقييم إصلاحات التحرير المالي التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1990 ، وهي تعكس مستوى أداء النظام المصرفي و مدى مساهمته في تمويل الاقتصاد، و هي على النحو التالي:

4-2-1 نسبة سيولة الاقتصاد

البديل التقليدي المستخدم في أغلب الأحيان لقياس درجة الوساطة المالية هي نسبة الأصول النقدية الأقل سيولة عادة M2 إلى مستوى الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي و الذي يعتبر البديل الأول لمعرفة درجة التعميق المالي وهذا المؤشر يقيس حجم السوق المالي واستخدمه ، وطوال عملية التنمية تتجه نسبة M2/PIB إلى الانخفاض حيث تنمو أدوات مالية أخرى ليست مدرجة في M2 وتصبح متاحة على نحو متزايد. و يتضح من الجدول الموالي رقم (1) أن نسبة M2/PIB خلال الفترة اللاحقة لقانون النقد و القرض عرف انخفاض من62 % إلى 41% سنة 1995 و لكن ما فتئت أن ارتفعت مند 2001 و دلك راجع إلى عمليات التطهير المالي و إعادة رسملة البنوك العمومية من جهة و ارتفاع مداخيل الصادرات من المحروقات من جهة ثانية لتبلغ سنة 2013 نسبة 71 % ، و هو ما يؤشر إلى عجز النظام المصرفي و المالي على تنويع منتجاته المالية.

جدول رقم (1): الإجمالي النقدي إلى الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2013 الوحدة: مليار دج و %

السنة	M2	PIB	M2/PIB
1990	343,0	556,0	62,0
1992	515,9	1045,0	49,0
1995	799,6	1966,0	41,0
1998	1592,5	2830,5	56,0
2000	2023,0	4 123,0	49,0
2001	2474,0	4222,0	58,0
2002	2902,0	4538,0	63,0
2003	3354,0	5259,0	63,0
2004	3756,0	6120,0	61,0
2005	4147,0	7519,0	55,0
2006	4993,7	8520,6	58,6
2007	5994,6	9366,6	63,9
2008	6955,9	11090,0	62,7
2009	7173,1	10034,3	71,4
2010	8162,8	12O49,5	67,7
2011	9929,2	14384,8	69,0
2012	11000	15843,0	69,0
2013	11941.5	16643,8	71,0

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر(1990-2013)

4-2-2 مؤشر العمق المالي

إن حجم أو نشاط القطاع المالي، أو ما يعرف بالعمق المالي، يمكن تعريفه على انه مجموع ودائع البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا جاء مصطلح العمق المالي، أي توسيع حجم أو نشاط ذلك القطاع، ومثل هذا التعريف لتطور المؤسسات المالية الوسيطة منسجم مع التصور التقليدي القائل بان القطاع المالي يمكن أن يسهم بالنشاط الاقتصادي عن طريق تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمار منتج، إلا أن هذا التصور يفترض ضمنا وجود مؤسسات مالية وسيطة متطورة بشكل معقول. كما يعني العمق المالي(خصوصا في الاقتصاديات النامية أين تمثل العملة جزءًا كبير الحجم من رصيد النقود بمعناه الواسع المحتجز خارج النظام المصرفي) أن ارتفاع نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الدخل زيادة استخدام العملة بدلاً من زيادة حجم الودائع المصرفية، والعملة المتداولة المقصود منها عمومًا على نحو متزايد تمويل المعاملات، ويحتفظ بها بوجه خاص في البلدان النامية خارج النظم المصرفية. والجدول التالي رقم (2) يوضح تطور نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2013 في الجزائر و الملاحظ أن هذه النسبة عرفت تطور ملحوظ مند مطلع 2001 و مستقر نسبيا عند مستوى 46 % بعدما كانت في مستويات منخفضة خلال مرحلة التسعينات، و يرجع دلك بالا ساس إلى الطفرة المالية التي شهدتها الجزائر خلال المرحلة و الناتجة عن ارتفاع عوائد

المحروقات ، وتؤشر هده النسبة إلى قصور النظام المصرفي في الجزائر و عدم قدرته على توظيف الفوائض المالية و توجيهها إلى المشاريع الأكثر إنتاجية و مردودية .

جدول رقم (2): إجمالي الودائع إلى الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2013 الوحدة: مليار دج و %

السنة	المجموع الكلي للودائع	PIB	إجمالي الودائع/ PIB
1990	178,5	556,0	32,00
1992	287,0	1045,0	27,46
1995	488.9	1966,0	24,87
1998	808.6	2830,5	28,50
2001	1790.0	4222,0	42,39
2002	2127.4	4538,0	47,00
2003	2443.0	5259,0	46,00
2004	2705.4	6120,0	44,00
2005	2944.6	7519,0	39,00
2006	3441.0	8520,6	40,00
2007	4 283, 4	9366,6	45,00
2008	4 904,2	11090,0	44,00
2009	4 875,7	10034,3	48,60
2010	5819,1	12O49,5	48,29
2011	6733,0	14384,8	46,80
2012	7238,0	15843,0	45,68
2013	7787,4	16643,8	46,78

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر(1990-2013)

3-2-4 نسبة السيولة النقدية M1/M2

هذه النسبة ترتبط طرديا مع مستوى العمق المالي، فعندما يتطور النظام المالي، تزداد الودائع الادخارية بسرعة اكبر من أرصدة المعاملات و عليه فهي تؤشر إلى مدى تقدم الأسواق المالية وكيف استطاعت تعبئة المدخرات، لا سيما في القطاع المصرفي، ويعني الانخفاض في النسبة M2/M1 ارتفاعًا في درجة تنوع المؤسسات المالية، وكذلك زيادة توافر الودائع المصرفية. و يتضح من الشكل رقم (1) أن نسبة السيولة النقدية خلال الفترة 1990-2010 كانت عند مستويات مرتفعة باستثناء الفترة 2003/2002 حيث عرفت انخفاضا نسبيا إلى 45 % لتعود و ترتفع من جديد ووصلت هذه النسبة إلى حدود 70% سنة 2010 ، و يدل التطور في هذه النسبة على أن زيادة الفرص للوصول إلى أدوات في المعاملات بأشكال أخرى خلاف العملة وسهولة استخدامها، أمر ما زال بعيدا، وقصور في تنوع المؤسسات المالية.

شكل رقم (1): تطور معدل M2/M1 خلال الفترة 1990-2010

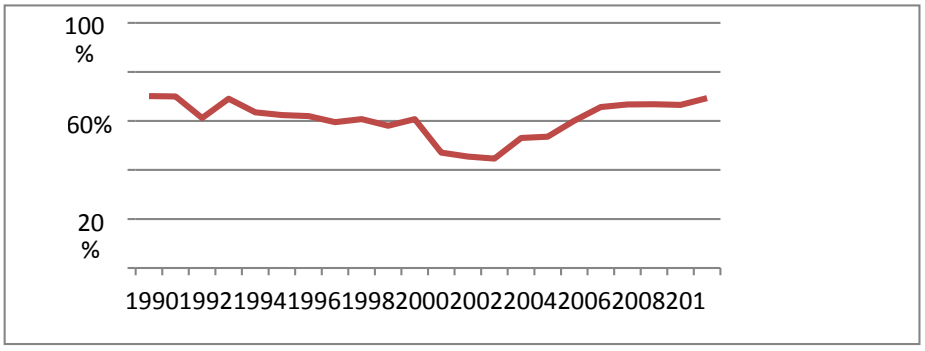

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر(1990-2010

4-2-4 نسبة القروض البنكية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

يبرز هذا المؤشر مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية و يمكن توضيح مدى تطور هذا المؤشر في الجزائر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3) :تطور نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص الى إجمالي الناتج المحلي الوحدة: مليار دج و %

السنة	القروض المقدمة للقطاع الخاص	PIB	القروض المقدمة للقطاع الخاص/ PIB
1990	-	556,0	-
1992	76,1	1045,0	7,3
1995	103,5	1966,0	5,2
1998	172,4	2830,5	6,1
2000	291,2	4 123.0	7,1
2001	337,6	4222,0	7,9
2002	550,2	4538,0	12,3
2003	587,8	5259,0	11,1
2004	674,7	6120,0	10,9
2005	896,4	7519,0	11,8
2006	1055,7	8520,6	16,0
2007	1214,4	9366,6	13,0
2008	1411,9	11090,0	12,8
2009	1599,2	10034,3	16,00
2010	1805,3	12O49,5	15,00
2011	1982,4	14384,8	13,6
2012	2245,0	15843,0	14,1
2013	2720,2	16643,8	16,3

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر(1990-2013)

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي وعلى أهميتهما ما زال ضعيفا جدا ،إذ نجد انه خلال كامل فترة الدراسة لم تتعدى هذا المؤشر نسبة 16,3 % ، و هي نسبة ضعيفة جدا حتى إذا ما قورنت ببعض اقتصاديات المنطقة العربية ، و الشكل الموالي يوضح مقارنة لتطور معدل القروض المقدمة للقطاع الخاص لكل من الجزائر، تونس، المغرب و الأردن.

الشكل رقم (2): مقارنة تطور معدل القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي

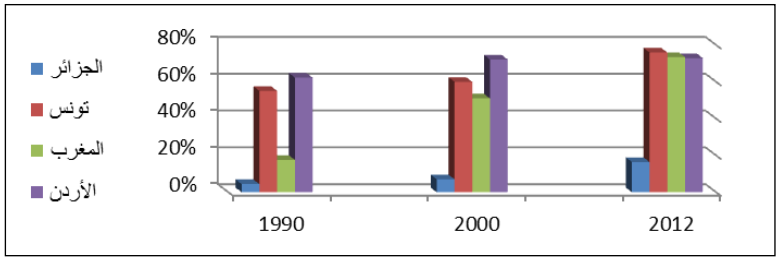

المصدر: خاطر طارق ومفتاح صالح -التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013- مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية – ديسمبر 2014

و لهذه النسبة عدة دلالات أهمها:

- عدم فعالية الإجراءات المعتمدة تجاه تفعيل دور النظام المصرفي و تحسين آليات عملها
- محدودية نجاعة البنوك الجزائرية في تخصيص الائتمان و رصد المشروعات الواعدة

5- تقييم الوضعية الحالية للجهاز المصرفي الجزائري

إن الإصلاح المؤسسي الذي وضعه قانون النقد و القرض و الإجراءات اللاحقة كان من جملة أهدافها الارتقاء بالعمل المالي و المصرفي وفق ما يتطلبه اقتصاد السوق، وهو ما سينعكس إيجابا على قطاع الأعمال. ولقد تمكنت السلطات

العمومية الجزائرية خلال الإصلاحات المعتمدة في المجال المصرفي من قطع شوط كبير في إعادة هيكلة الأطر المؤسسية والقانونية للنظام البنكي، وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن على تبني هذه الإجراءات إلا أن سمات الكبح المالي ما تزال مميزة لواقع القطاع المصرفي في الجزائر و الذي يمكن القيام بتقييم وضعيته الحالية من خلال التطرق للنقاط التالية:

- **التركز في نصيب البنوك و هيمنتها على القطاع المالي**: يتمثل ارتفاع درجة التركز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، و في الجزائر تهيمن البنوك العمومية على القطاع المالي اذ يشكل القطاع المصرفي 93% من أصول القطاع المالي ، و تهيمن البنوك العمومية على السوق المصرفي بحيث تستحوذ على 86% من أصول القطاع المصرفي[ix] ويعود ذلك بالأساس إلى كثرة الفروع و الوكالات التي تميز القطاع المصرفي العمومي عن القطاع الخاص (1094 فرع مقابل 315 للقطاع الخاص)[x]، ولا تزال حصة البنوك الخاصة صغيرة. إن هذا التركز في نصيب البنوك العمومية يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات، يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.
- **هيكل ملكية البنوك**: يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك، وقد أثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للبنوك على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير، وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي إلا أن القطاع العمومي ما زال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، و نجد في هذا المجال أن صندوق النقد الدولي ما زال يلح على ضرورة الإسراع في خوصصة بنك عمومي على الأقل،ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى تحسين عملية تخصيص الموارد، حيث لا يوجد نظام مصرفي يعتمد على البنوك العمومية كعمود فقري دون أن يؤدي ذلك إلى تحملها خسائر معتبرة.
- **محدودية تأهيل الموارد البشرية على آليات العمل المصرفي الحديث:**

تعاني البنوك في الجزائر و بخاصة العمومية منها من نقص الموارد البشرية ذات الخبرة المصرفية العالية، وعدم مواكبتها للتطور الكبير والمستمر الذي تعرفه صناعة الخدمات المالية والمصرفية العالمية ، والناتجة عن إزالة القيود التنظيمية والتقدم في تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات والعولمة المالية.

- **ضعف استخدام التكنولوجيا البنكية الحديثة**: يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك. كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.
- **ضعف مستوى الكثافة المصرفية :** يتمتع القطاع المصرفي في الجزائر بشبكة من الوكالات البنكية تصل إلى 1409 وكالة في سنة 2013[xi] أي وكالة بنكية لكل 25000 ساكن ، مع العلم أن المعيار الدولي هو وكالة بنكية لكل 8000 ساكن وهو مستوى ضعيف من التغطية مقارنة بكل من تونس (9350) و المغرب(12540) .
- **ضعف الوظيفة التجارية:** تتمثل في نوعية الخدمات التي يقدمها البنك و طرق تسويقها، وتقيم البنوك من ناحية الخدمات التي تقدمها من خلال سرعة تنفيذ العمليات للعملاء، و جودة الخدمات المقدمة و التي ما تزال دون المستوى.
- **قصور في جانب التوظيفات البنكية:** إن البنوك الجزائرية و خاصة العمومية منها تعاني في السنوات الأخيرة من عدم قدرة توظيف الفوائض المالية و توجيهها إلى المشاريع الأكثر إنتاجية و مردودية ، و تشير المعطيات إلى أن الموارد المالية للبنوك تفوق مرتين مستوى التمويلات البنكية حيث أوردت جمعية البنوك و المؤسسات المالية[xii] ABEF أن الموارد المالية المودعة لدى البنوك الخاصة و العمومية تقدر بحوالي 5000 مليار دينار في حين أن استخدام تلك الموارد لم يتعدى 2700 مليار دينار، و يشكل ارتفاع عوائد المحروقات مند مطلع الألفية العامل الرئيسي في استمرار تسجيل فائض في السيولة على مستوى البنوك و مع ضعف حركية النشاط اقتصادي و المشاريع المجدية .

الخاتمة

أظهرت الدراسة أن تعميق الإصلاحات في القطاع المصرفي يشكل ضرورة ملحة لتفعيل عملية التنمية الاقتصادية، غير أن المضي قدماً في الإصلاحات المطلوبة، يواجه تحديات، من بينها تحسين الحوكمة في القطاع المصرفي، والتي ترتبط بتحرير القطاع المالي والدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث تؤثر كل هذه العوامل على تحسين إدارة المخاطر ورفع كفاءة الخدمة المصرفية.

اختبار الفرضيات

- يتضح من خلال الدراسة أن الإصلاحات المعتمدة في القطاع المصرفي لم تتمكن من تحسين مؤشرات التطور المالي وتحسين مستوى أداء البنوك و هو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

- لم تمكّن الإصلاحات المعتمدة من تحسين مستوى تمويل التنمية الاقتصادية، والتي ما تزال من أضعف المستويات مقارنة بالدول المجاورة هو ما ينفي صحة الفرضية الثانية .

الاقتراحات و التوصيات

- القطاع المصرفي في الجزائر سواء البنوك العمومية أو الخاصة مطالبة بالاستثمار الكثيف في مجال تحسين البنية الأساسية و في وسائل الدفع و التسوية، والتي يشكل تطويرها عاملا مهماً في الارتقاء بأداء النشاط المصرفي؛

- ترقية العنصر البشري و التكوين الحسن للكفاءات المصرفية؛

- بالرغم من أنه من الناحية التشريعية وفق ما جاء به قانون النقد و القرض تم إلغاء التخصص في المجال البنكي لزيادة المنافسة بين البنوك إلا أنه من الناحية العملية ما تزال سمات التخصص تطغى على نشاط العديد من البنوك العمومية ،و عليه وجب رفع التخصص و عدم احتكار البنوك العمومية لمجالات و قطاعات اقتصادية محددة ؛

- لا تزال البنوك في الجزائر تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك الأخرى في أسواق الدول المتقدمة وهذه السمة ليست قرينة بالبنوك الجزائرية فقط بل بجل الدول النامية وهذا ما يجب أن يدفع هذه البنوك على التفكير في تبني استراتيجيات اندماج لتكوين وحدات أقوى وأكثر فاعلية.

الهوامش و الإحالات

[i] – بروكوبنكو فاسيلي و بول هولدن ، التنمية المالية والحد من الفقر قضايا ومدلولات السياسات بشأن البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول لاقتصاد السوق،صندوق النقد الدولي، واشنطن ،2001، ص 11.

[ii] – شذا جمال خطيب العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولي، 2008، ص 27.

[iii] – غالم عبد الله، العولمة المالية و الأنظمة المصرفية العربية، دار النشر، الطبعة الأولى، 2014، ص140.

[iv] - للاطلاع راجع:

- J.G.Gurley Et E.S.Shaw (1956), Financial Intermediaries and The Saving-Investment Process,Thejournal Of Finance,P257.

- Shaw, Edward, (1973). Financial Deepening in Economic Development, (New York: Oxford University Press).

[v] -McKinnon, R, Money and Capital in Economic Development (Washington,D.C.: Brooking Institution, 1973, P86 .

[vi]- Ben Allal Belkacem, Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970/2010) : Etude économétrique avec la méthode de cointégration , actes de la jeune recherche en économie , société et culture ,fondation frederich elbert, 2012, P6.

[vii] - للاطلاع راجع:

VENET. B, " les approches théorique de la libéralisation financière", université ,paris IX dauphine, 2000.

[viii] - قانون النقد و القرض رقم "10/90" الصادر بتاريخ 18افريل 1990، الجريدة الرسمية رقم 16

[ix]- Rapport du FMI no. 14/161- Algérie : évaluation de la stabilité du système financier- juin 2014-p10

[x]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص101.

[xi] - بنك الجزائر – مرجع سبق ذكره - ص 103 .

[xii] ABEF:Association des banques et des établissements financiers